



صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله
رئيسة المجلس

الفهرس

٢	كلمة افتتاحية
٤	التعريف بالمجلس الوطني لشؤون الأسرة
٥	أولاً: الاستراتيجيات والخطط
٥	الاستراتيجية الوطنية لكبار السن
٦	ثانياً: التشريعات والسياسات
٦	الدليل القانوني للطوائف المسيحية
٦	دليل التشريعات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية
٦	المعايير والمؤشرات النمائية للطفل الأردني
٦	تعليمات تأسيس وترخيص رياض الأطفال
٧	مسودة تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانه النهارية
٧	ثالثاً: الدراسات والتقارير
٧	دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية (المجلد الأول)
٧	ملخص تحليل وضع الأطفال في الأردن ٢٠٠٧/٢٠٠٦
٧	دراسة اختبار تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانه في الميدان
٨	تقرير تحليل النظام الإشرافي لدور الحضانه في وزارة التنمية الاجتماعية
٨	تقرير جهود الأردن لتنفيذ اهداف السنة الدولية للأسرة والبيان العربي لحقوق الأسرة
٨	نظام المعلومات الوطني لشؤون الأسرة
٨	رابعاً: الندوات وورش العمل
٨	ورشة عمل حول إنجازات الأردن في مجال حماية الأسرة والطفل
٩	ورشة عمل بناء القدرات للمنطقة العربية: "فرص وتحديات إدماج المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية الاقتصادية"
٩	ندوة التربية المرورية عمادها الأسرة
٩	خامساً: مشروع تطوير إجراءات التعامل مع ضحايا العنف الأسري
١٠	سادساً: الاحتفالات
١٠	اليوم العالمي للأسرة

كلمة افتتاحية



يسر المجلس الوطني لشؤون الأسرة أن يقدم تقريره السنوي الرابع، الذي يسלט الضوء على جميع إنجازات المجلس وأنشطته التي كانت غنية وثرية في كافة المجالات التي تخدم أسرنا الأردنية، والتي جاءت تجسيدا لتوجيهات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة رئيسة المجلس، وبجهود أعضاء مجلس أمنائه وجميع العاملين فيه، وشركائه من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأسرة.

فقد أعدّ المجلس الوطني لشؤون الأسرة مع شركائه الاستراتيجية الوطنية لكبار السن في وقت وجهد قياسيين، والتي تعد من الإنجازات الوطنية الكبيرة التي ستخدم فئة كبار السن، لتسليط الضوء على قضاياهم بهدف رسم السياسات المناسبة لهم. واستمرارا في زيادة وعي ابنائنا من المقبلين على الزواج بحقوقهم وواجباتهم، فقد قام المجلس بإصدار دليل الزواج للطوائف المسيحية، وهو الإصدار الثاني الذي يأتي بعد النجاح الذي حققه دليل الزواج للمسلمين.

وفي مجال حماية الأسرة زخر عام ٢٠٠٧ بالإنجازات ابتداء من إطلاق دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول قضية العنف ضد الأطفال، إلى إطلاق مشروع الشراكة بين المجلس ومعهد الملكة زين الشرف التنموي ومعهد العناية بصحة الأسرة في مشروع مناهضة العنف ضد المرأة الممول من

مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة PSP، الذي جاء لمأسسة العمل في قضايا مناهضة العنف ضد المرأة لدى المؤسسات ذات العلاقة.

وكعادته في الاهتمام بقضايا الطفل فقد قام المجلس وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وجامعة كولمبيا، وخبراء في مجال الطفولة المبكرة، بمراجعة وإنهاء المعايير والمؤشرات النمائية للطفل الأردني بناءً على نتائج دراسة صدق المعايير التي أعدها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. وقد تم إقرار المعايير والمؤشرات النمائية في ورشة عمل وطنية عقدت خلال شهر كانون الاول ٢٠٠٧.

كما واستطاع المجلس من إنجاز نظام المعلومات الوطني لشؤون الأسرة الذي سيزود الباحثين وصناع القرار والعاملين في مجال الأسرة بالمعلومات والبيانات عن الأسرة الأردنية. ويتكون النظام من مجموعة من العناصر من مجموعة من العناصر المتعلقة بشؤون الأسرة من تشريعات، ومواثيق دولية، ومؤشرات إحصائية، وموارد بشرية، ومؤسسات العمل الاجتماعي، والتقارير لبعض عناصر النظام. وقد صنفت معلومات النظام وبياناته بناء على قطاعات رئيسية، وقسم كل قطاع منها إلى مجالات متعددة.

أملين أن يقدم هذا التقرير الفائدة للجميع، مؤكداً على خالص شكرنا وتقديرنا لجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأسرة والقطاع الخاص و الجهات الدولية، والذين نقدر عالياً جهودهم الطيبة في تحقيق هذه الانجازات.

الدكتورة هيفاء أبو غزاله
الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة



المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة. ويعمل كمظلة داعمة لتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة..

رسالتنا

تعزيز مكانة الأسرة الأردنية، وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب التغيرات الاجتماعية والثقافية في المملكة.

مهمتنا

المساهمة بضمان مستوى حياة أفضل للأسر الأردنية من خلال رؤية وطنية تدعم سياسات البلد التنموية وتمكن كافة الأسر الأردنية من تحقيق طموحاتها. أدوارنا الاستراتيجية

- هيئة فكرية للسياسات الوطنية
- هيئة تنسيق ومتابعة
- هيئة لحشد الدعم للقضايا الأسرية

الهيكل التنظيمي للمجلس

حسب قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ يضم الهيكل التنظيمي للمجلس مايلي:

١- مجلس الأمناء : ويمثل أعضاؤه مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأسرة، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص وخبراء.

أعضاء المجلس خلال فترة إعداد التقرير

١. صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله/ رئيسة المجلس
٢. معالي الدكتور منذر المصري/ نائب رئيس مجلس الأمناء
٣. معالي الدكتور تيسير النعيمي/ وزير التربية والتعليم
٤. معالي السيدة سهير العلي/ وزيرة التخطيط والتعاون الدولي
٥. معالي الدكتور عبد الفتاح صلاح/ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
٦. معالي الدكتور صلاح المواجدة/ وزير الصحة
٧. معالي السيدة هاله لطوف/وزيرة التنمية الاجتماعية
٨. معالي العين الدكتور رجائي المعشر/ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي
٩. معالي العين السيدة ليلى شرف/ عضوة مجلس الأعيان
١٠. معالي السيدة أسمى خضر/ الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة
١١. عطوفة اللواء مازن القاضي/ مدير الأمن العام
١٢. عطوفة الدكتور غازي شبكات الدعجة/ مدير عام دائرة الإحصاءات العامة



١٣. عطوفة الدكتور إبراهيم بدران / جامعة فيلادلفيا
١٤. سعادة العين الدكتور نوال الفاعوري / عضوة مجلس الأعيان
١٥. سعادة السيدة سمر الحاج حسن
١٦. سعادة السيدة ديمة بيبي / المديرية التنفيذية لمؤسسة إنجاز
١٧. عطوفة الدكتورة هيفاء ابو غزاله / الأمين العام

٢. اللجنة التنفيذية: منبثقة عن مجلس الأمناء وتضم في عضويتها:

١. معالي الدكتور منذر المصري / نائب رئيس مجلس الأمناء
٢. معالي العين الدكتور رجائي المعشر / رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي
٣. معالي العين السيدة ليلي شرف / عضوة مجلس الأعيان
٤. معالي السيدة أسمي خضر / الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة
٥. سعادة العين الدكتورة نوال الفاعوري / عضوة مجلس الأعيان
٦. عطوفة الدكتور إبراهيم بدران / جامعة فيلادلفيا
٧. عطوفة الدكتورة هيفاء ابو غزاله / الأمين العام

٣. الأمانة العامة: تعتبر الأمانة العامة الجهاز التنفيذي والذراع التشغيلي لعمل المجلس، ويرأسها الأمين العام، وتعمل الأمانة العامة من خلال الوحدات الفنية والمساندة التالية:

١. وحدة البرامج التعليمية والثقافية والصحية
٢. وحدة البرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية
٣. وحدة برامج حماية الأسرة وتمكينها
٤. وحدة التشريعات
٥. وحدة المعلومات
٦. وحدة الاتصال والشراكة
٧. وحدة المتابعة والتقييم
٨. وحدة الشؤون المالية والإدارية



أولاً: الاستراتيجيات والخطط المنجزة:

١. الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام ٢٠٠٧ وبالتعاون مع وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية، والمجلس التمريضي الأردني، ومنظمة الصحة العالمية، وأصحاب الاختصاص من الجامعات الأردنية والمؤسسات غير الحكومية بتطوير استراتيجية وطنية شاملة لكبار السن، التي تعد الوثيقة الأولى التي تهتم برسم السياسات الخاصة بكبار السن، لوضعها في متناول أصحاب القرار ومعدي السياسات والبرامج الهادفة إلى معرفة الخلل والقصور في البرامج المقدمة لهذه الفئة. وتتناول الاستراتيجية ستة توجهات، يتضمن كل منها جانباً من جوانب حياة كبار السن، وي طرح كل توجه أولويات القضايا التي تستوجب التدخل لتحسين نوعية الحياة وتيسيرها لكبار السن، وتمكينهم من العيش باستقلالية، وتوفير أفضل رعاية صحية واجتماعية ممكنة، وللاستجابة للفرص ومواجهة التحديات في مجال الشيخوخة في الأردن، ودعم بناء متكامل لجميع الأعمار. وتشكل هذه القضايا المنطلق الأساسي للإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن.

ثانياً: السياسات والتشريعات:

١. الدليل القانوني للزواج للطوائف المسيحية:

بعد إصدار المجلس الدليل القانوني للزواج للمسلمين في عام ٢٠٠٦، الذي يهدف إلى تعريف المقبلين على الزواج بحقوقهم وواجباتهم التي تترتب على الزواج، وكما نصت عليها الشريعة الإسلامية وتعامل معها القانون. فقد جاءت الخطوة التالية للمجلس في إصدار دليل الزواج للطوائف المسيحية، من خلال المنحة المقدمة له من برنامج المنح الصغيرة في مشروع سيادة القانون (مساق) الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ويشتمل الدليل، الذي يعد الأول من نوعه في الأردن، على الأحكام العامة المتعلقة بالزواج، حسب أحكام كل طائفة لتعريف الشباب والشابات المقبلين على الزواج من هذه الطوائف بالحقوق والالتزامات المترتبة عليهم في عقد الزواج، ابتداء من الخطبة وما يرتبط بها، بالإضافة إلى الحالات التي يجوز فيها فسخ العقد والتفريق بين الزوجين. كما يشمل الأمور التي لها صلة بالترتيبات المالية بين الأزواج والنفقة المترتبة في حالات الانفصال. وقد تم إطلاق الدليل في حفل رسمي ضم بعض رؤساء الطوائف المسيحية، وعدد من السفراء والمؤسسات ذات العلاقة بالأسرة، إذ تم طباعة خمسة آلاف نسخة من الدليل، ووضع خطة لنشر الدليل على الفئات المستهدفة.

٢. دليل التشريعات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية:

أصدر المجلس الوطني لشؤون الأسرة دليل التشريعات الأسرية والذي يضم كافة التشريعات المعمول بها في المملكة من قوانين وأنظمة وتعليمات ذات العلاقة بالأسرة وشؤونها، وذلك على جزأين، ويهدف هذا الدليل إلى تزويد صانعي القرار، والمهنيين العاملين في المحاكم كالقضاة، والمحامين وكذلك الباحثين، والمهتمين بالتشريعات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية. إن ضم التشريعات المتعلقة بشؤون الأسرة في مرجع واحد له فائدة عملية بحيث تُيسر وتُسهل الرجوع إلى أي قضية أو شأن يخص الأسرة، واستخلاص ما ورد فيه والإطلاع عليه دون الحاجة إلى الرجوع إلى كثير من المجلدات والكتب والمراجع المتضمنة هذه التشريعات. كذلك يشكل وجود التشريعات في مرجع واحد إفادة للباحثين والمهنيين في التعرف على الجوانب الأخرى المستجدة التي لم يرد فيها أي تشريع، بحيث يمكن اقتراح ما هو جديد أو إضافة حسب المستجدات الواقعية في حياة الأسرة هذه الأيام. وسيعمل المجلس على إصدار الجزء الثالث من الدليل، كما سيقوم بتحديثه مستقبلاً ليضم الاتفاقيات الدولية والقرارات ذات العلاقة بشؤون الأسرة لتعزيز الاستفادة القصوى منه.

٣. المعايير والمؤشرات النمائية للطفل الأردني:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وجامعة كولمبيا، وخبراء في مجال الطفولة المبكرة، بمراجعة وإنهاء المعايير والمؤشرات النمائية للطفل الأردني بناء على نتائج دراسة صدق المعايير التي أعدها المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية. وقد تم إقرار المعايير والمؤشرات النمائية في ورشة عمل وطنية عقدت في كانون الأول ٢٠٠٧. تهدف هذه المعايير إلى تزويد الأهل والمعلمين وغيرهم من مقدمي الرعاية بمعرفة جيدة للتوقعات الخاصة بنماء الأطفال وتطورهم لتمكينهم من إجراء عمليات تقييم سليمة لكافة الجوانب النمائية لدى الأطفال.

٤. تعليمات تأسيس وترخيص رياض الأطفال:

عمل المجلس خلال عام ٢٠٠٧ على مراجعة وإنهاء تعليمات تأسيس وترخيص رياض الأطفال بناء على الدراسة الميدانية التي تم إعدادها عام ٢٠٠٦، لتقييم مدى قابلية تطبيق التعليمات على أرض الواقع. إذ



تمت مراجعة وثيقة معايير التأسيس والترخيص من خلال فريق ممثل من وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، مديرية الدفاع المدني، أمانة عمان، المشروع المساند لتطوير التعليم للاقتصاد المعرفي (ERFKE Support Project)، رياض أطفال تابعة للقطاع الخاص، وخبراء في مجال الطفولة المبكرة. وقد تم إرسالها لوزارة التربية والتعليم لإقرارها وإصدارها بالصورة الرسمية.

٥. مسودة تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة النهارية:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة التنمية الاجتماعية، بتحديث مسودة تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة، بناء على المقارنة التحليلية ما بين معايير تأسيس وترخيص دور الحضانة المحدثة لعام ٢٠٠٦ ومعايير دولية وإقليمية. وسيقوم المجلس ووزارة التنمية الاجتماعية بإنهاء وثيقة التعليمات بعد استكمال الدراسة الميدانية حول مدى قابلية تطبيق بنود التعليمات في الميدان.

ثالثاً: الدراسات والتقارير:

١. دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية (المجلد الأول):

يضع الدليل بين يدي الباحثين والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية، ومختلف التخصصات الإنسانية والعلمية بشكل عام، الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية التي أجريت في الأردن ضمن نطاق الجامعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تم تقسيمها ضمن قطاعات ومجالات خاصة. وتضم الدراسات الزمنية من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥. ويوفر الدليل معلومات عن الأسرة التي تعكس الأولويات والثغرات والمجالات ذات الاهتمام، واتخاذ إجراء موجه نحو تحسين نوعية الحياة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الشريكة. إذ سيقوم المجلس بإصدار دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية بشكل دوري.

٢. ملخص تحليل وضع الأطفال في الأردن ٢٠٠٦/٢٠٠٧ :

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بإعداد ملخص لتقرير وضع الأطفال في الأردن ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والذي يتضمن معلومات وإحصاءات عن صحة الأطفال والنساء، والتنمية والتعليم والمشاركة، والأطفال المحتاجين إلى حماية. وقد تضمن محاور التقرير الخمسة حيث يشمل كل محور دراسة للعناصر الأساسية للمحور يتبعه فأهم التحديات ثم التوصيات المقترحة للتحسين والتطوير.

٣. دراسة اختبار تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة في الميدان:

قام المجلس بإعداد دراسة لاختبار تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة النهارية في الميدان عن طريق قياس مدى تطبيق التعليمات المحدثة المقترحة في دور الحضانة من قبل فئتين: الأولى دور الحضانة النهارية الخاصة، والثانية دور الحضانة الملحقة بمدارس وزارة التربية والتعليم. وشملت عينة الدراسة ٤٨ حضنة نهارية منها ٣٣ حضنة خاصة، و١٥ حضنة من الحضانات الملحقة بالمدارس الحكومية. وتم عقد مجموعات عمل بؤرية من المتخصصين والعاملين في مجال الطفولة المبكرة في الأقاليم الثلاثة: (الشمال، والوسط، والجنوب)، وذلك بهدف أخذ رأيهم بالتعليمات الجديدة، وبهدف قياس مدى توافق آرائهم مع ما هو متوافر في الميدان. وحالياً يتم العمل على تحليل نتائج اختبار تعليمات ترخيص دور الحضانة النهارية في الميدان بهدف إصدارها بصورتها النهائية وإنهاء وثيقة تعليمات تأسيس وترخيص دور الحضانة بناء على نتائجها.

٤. تقرير تحليل النظام الإشرافي لدور الحضانه في وزارة التنمية الاجتماعية:

قام المجلس بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى تحليل آلية الإشراف على دور الحضانه النهارية استهدفت عدداً من دور الحضانه النهارية، وبعض العاملين في قطاع الحضانات بالوزارات المعنية. إذ اجري تحليل لآلية ترخيص دور الحضانه النهارية المتبعة حالياً، وتم الاعتماد فيها على مقابلة عدد من العاملين المعنيين بدور الحضانه في وزارة التنمية الاجتماعية. وبناء على نتائج هذه الدراسة التحليلية قام المجلس بتطوير مقترح لإجراءات الترخيص والإشراف على دور الحضانه.

٥. تقرير جهود الأردن لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة والبيان العربي لحقوق الأسرة:

بناء على توصية لجنة الأسرة العربية (الدورة الثانية) في تقريرها الختامي لاجتماعها الذي عقد ما بين ١٢-١٣ أيلول في أبو ظبي للعام ٢٠٠٦، أوصت اللجنة بدعوة الدول العربية لموافاة الأمانة الفنية بالمستجدات الخاصة بتنفيذ البيان العربي لحقوق الأسرة ١٩٩٤ وأهداف السنة الدولية للأسرة بالإضافة إلى البرامج والمشروعات الرائدة والنموذجية في مجال الأسرة حتى يتسنى للأمانة الفنية إصدار "التقرير العربي حول أوضاع الأسرة العربية"، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بإعداد التقرير الأردني لرصد إنجازات الأردن لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة ٢٠٠٤ والبيان العربي لحقوق الأسرة للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧). ويعنى التقرير الأردني برصد الجهود والإنجازات التي أنجزتها ونفذتها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة بشؤون الأسرة في الأردن، ومتابعة التطور في التشريعات الأردنية المتعلقة بشؤون الأسرة ورصدها وتوثيقها.

٦. نظام المعلومات الوطني لشؤون الأسرة:

يتضمن هذا الجهد الوطني الكبير الذي جاء ضمن نهج تشاركي مع العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخبراء والمختصين العاملين في مجال الأسرة، عدة أقسام تشمل القوانين والأنظمة والدراسات والمواثيق الدولية والمؤشرات الإحصائية حول الأسرة الأردنية، إضافة إلى المعلومات حول المؤسسات والخبراء العاملين في مجال الأسرة، والتي تم تصنيفها بناء على قطاعات رئيسية. وبعد نظام المعلومات الوطني لشؤون الأسرة الأردنية، مرجحاً هاماً لكل ما يتعلق بالأسرة الأردنية، ليسهم في رفق صانعي القرارات والمخططين، والباحثين، والمؤسسات العاملة في مجال الأسرة بالبيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة لتحسين نوعية الحياة للأسرة الأردنية سواء الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية.

رابعا: الندوات وورش العمل:

١. ورشة عمل حول إنجازات الأردن في مجال حماية الأسرة والطفل:

عقدت المجلس الورشة برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله وبالتعاون مع منظمة اليونيسف هذه الورشة للوقوف على واقع حماية الأسرة والطفل من العنف في الأردن تبعاً لما جاء من توصيات في دراسة الأمين العام للأمم المتحدة والخروج بالاولويات الوطنية في هذا المجال ، وقد تم إعداد تقرير مفصل حول توصيات الورشة وفقاً لتوصيات كل محور من محاور الدراسة الخمسة، وتحديد الجهات المسؤولة على متابعتها. إذ سيعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة على إعداد تقرير دوري لجامعة الدول العربية حول إنجازات الأردن في مجال حماية الأسرة والطفل تنفيذاً للتوصية رقم ٦ للجنة الطفولة العربية (الرياض ٢٠٠٧) بشأن متابعة جهود الدول العربية في تنفيذها للتوصيات التي وردت في دراسة الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال.

٢. ورشة عمل بناء القدرات للمنطقة العربية:

"فرص وتحديات إدماج المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية الاقتصادية"

نظم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، وشركة سرايا القابضة المحدودة، ورشة عمل إقليمية للمنطقة العربية لبناء القدرات حول "فرص وتحديات إدماج المجتمع المدني في السياسات الاجتماعية الاقتصادية" في عمان، وشارك في الورشة أكثر من ٦٠ شخصاً يمثلون ١٩ دولة عربية من وزراء ومسؤولين ومتخصصين في التخطيط والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، بالإضافة إلى رؤساء منظمات مجتمع مدني، وأكاديميين، وإعلاميين، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتحاو حول تدخلات بناء القدرات لإشراك المواطنين في عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مفاهيم المواطنة من مختلف دول العالم، وتقديم التجارب الناجحة للمشاركين. وقد خرجت الورشة بتوصيات "وإعلان عمان" الذي تم فيه الاتفاق على إنشاء الشبكة العربية للشراكة المجتمعية.

٣. ندوة التربية المرورية عمادها الأسرة:

عقد المجلس بالتعاون مع الجامعة الأردنية والمعهد المروري التابع لمديرية الأمن العام ندوة حول التربية المرورية عمادها الأسرة، وجاءت أهمية مشاركة المجلس في هذه الندوة من الدور البالغ الذي تقوم به الأسرة في تربية النشء على الأخلاق الحميدة والفضائل منذ الصغر حتى تترسخ في أذهانهم وتصبح أساساً في سلوكهم وتصرفاتهم عندما يكبرون. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير السنوي للحوادث المرورية في الأردن لعام ٢٠٠٦ والصادر عن مديرية الأمن العام / المعهد المروري الأردني أن هناك (٩٨٠٥٥) حادثاً مرورياً قد وقع نتج عنها وفاة (٨٩٩) شخصاً وإصابة (١٨٠١٩) شخصاً آخر ما بين إصابة بليغة وبسيطة، إضافة إلى حجم الوفيات بين فئة الأطفال ممن هم دون سن (٥) سنوات والبالغ عددهم (١٢٩) وفاة و (١٦٣٣) حالة إصابة بين البليغة والبسيطة. وخلصت الورشة إلى توصيات حول أهمها وضع خطة وطنية شاملة للتوعية المرورية يتولى تنفيذها جميع الجهات الأهلية والرامية، وتحفيز وسائل الإعلام المختلفة لوضع برامج إعلامية متخصصة موجهة للأطفال في مجال التربية المرورية.

خامساً: مشروع تطوير إجراءات التعامل مع ضحايا العنف الأسري:

انطلق هذا المشروع من توجيهات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة في الاجتماع الذي عقد بحضور جلالتها في حزيران ٢٠٠٦، الذي هدف إلى الوقوف على إنجازات مشروع حماية الأسرة في الأردن والخطوات المستقبلية لضمان استمرارية العمل ضمن النهج التشاركي، واعتبار حماية الأسرة من العنف مصلحة وطنية تحكمها النظرة الشمولية، التي تركز على أهمية مأسسة العمل في مجال حماية الأسرة لدى كل من وزارة التربية والتعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية، وزارة العدل، والمجلس القضائي من خلال: تأسيس وحدات متخصصة تعنى بالتعامل مع حالات العنف الأسري ومتابعتها، تطوير إجراءات مؤسسية مرجعية للتعامل مع حالات العنف الأسري، وتدريب الكادر المعني لدى هذه الجهات على تلك الإجراءات.

وتكملت إنجازات هذا المشروع باستحداث الوحدات الإدارية في المؤسسات المعنية، فتم تأسيس قسم حماية الطفل من الإساءة في وزارة التربية والتعليم، وقسم الحماية في وزارة التنمية الاجتماعية، وقسم الحماية من العنف الأسري في وزارة الصحة، ومديرية شؤون الأسرة في وزارة العدل، كما تم تطوير إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري لدى تلك المؤسسات تحدد الإجراءات المؤسسية للتعامل مع قضايا العنف ابتداء من الكشف والإبلاغ وانتهاء بتقديم الخدمات. أما على مستوى التدريب، فقد قام المجلس الوطني بعقد ورشة عمل حول إجراءات التعامل مع ضحايا العنف الأسري للعاملين



لدى كل من، وزارة التربية والتعليم، وزارة التنمية، ووزارة العدل المجلس القضائي برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة. بهدف تعريف المشاركين بآليات العمل مع حالات العنف الأسري وفق الآليات الوطنية المعتمدة في مجال الحماية من العنف الأسري والمتمثلة بالإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، والمعايير العامة لرعاية شؤون الأسرة وإجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري الخاصة بكل وزارة التي قام المجلس بإعدادها. وهدف التدريب لتزويدهم العاملين بمهارات وطرق وآليات التعامل مع حالات العنف الأسري داخل وزارتهم متضمنة آليات الكشف والتبليغ والتحويل والتدخل، والقيام بتدريب عملي تطبيقي على آليات الاستجابة لحالات العنف الأسري على المستوى الداخلي للوزارة والمستوى التشاركي مع المؤسسات الأخرى.

سادسا: الاحتفالات

١. اليوم العالمي للأسرة:

جاء الاحتفال باليوم العالمي للأسرة عام ٢٠٠٧ تحت شعار الأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة الذي كان له خصوصيته لتناوله الحديث عن الأسرة التي ترعى ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم تنظيم الاحتفال بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، بحضور العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالمعوقين والأسرة، وتم تكريم ١٢ أسرة لديها من أفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وكانت لها قصص نجاح متميزة.

موارد المجلس المالية

- تتألف الموارد المالية للمجلس، حسب المادة ١٤ من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١، من:
١. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المجلس.
 ٢. عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
 ٣. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
 ٤. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
 ٥. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

الجهات الداعمة لأعمال المجلس خلال عام ٢٠٠٧:

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
- البنك الأهلي، ممثلاً بمعالى العين الدكتور رجائي المعشر
- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
- منظمة اليونيسف
- منظمة الصحة العالمية
- دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- وزارة الخارجية الدماركية
- مشروع القطاع الخاص بصحة المرأة USAID

كلمة شكر

ينتهز المجلس هذه الفرصة ليقدم بالغ شكره وعرفانه لكافة الجهات والأفراد الذين قدموا الدعم لخطته وبرامجه وأنشطته. وكذلك خالص شكره لشركائه من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجهات الدولية والقطاع الخاص سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

